مجلة فلسطين لابحاث الامن القومي
Palestine Journal for National Security Researches
(PJNSR)

مجلة فلسطين لأبحاث الامن القومي 2021، 1(0)، 123-136

فلسطيني أراضي الـ 1948 ومخططات الضم والتوسع الاستيطاني: آليات التصدي واستر اتيجية المواجهة

The Palestinians of the 1948 territories and the plans for annexation and settlement expansion: coping mechanisms and confrontation strategy

الهام جبر شمالي
FIlham Jaber Shamali

تاريخ الإستلام 2021/5/30 تاريخ القبول: 2021/07/01 تاريخ النشر: 2021/08/01

الملخص:

تناقش الدراسة دور فلسطينيو أراضي فلسطين المحتلة عام 1948م في مجابهة مخططات الضم والتوسع الاستيطاني، وأليات التصدي المتاحة لديهم سواء على المستوى البرلماني أو السياسي أو القانوني وكذلك على المستوى الجماهير، لتضع رؤية استراتيجية للكل الفلسطيني للمطالبة والمحافظة على حقوقهم الشرعية والوطنية داخل دولة الاحتلال، التي أقيمت على أراضيهم وممتلكاتهم.

ترمي هذه الدراسة لوضع استراتيجية مواجهة يستطيع من خلالها فلسطيني الداخل مواجهة مخططات الضم الإسرائيلية والتوسع الاستيطاني، التي تحاول صفقة القرن الأمريكية فرضها على الشعب الفلسطيني بشكل عام، وعلى الفلسطينيين في الداخل بشكل خاص. وبالتالي إنهاء القضية الفلسطينية وفق ما طرحته الصفقة، وتحاول الورقة أن تبرز آليات المواجهة الرسمية والشعبية لفلسطيني الداخل، بصفتهم مكون أساس من مكونات الشعب الفلسطيني؛ وكونهم يمتلكون أوراق متعددة، بحكم وجودهم على أراضيهم وممتلكاتهم داخل حدود دولة إسرائيل.

تطرح الدراسة استراتيجية مواجهة متعددة البدائل والمسارات، وفق معايير عامة تضمن المقبولية والمعقولية لتنفيذها، ومن أهم تلك البدائل: النضال السياسي داخل (الكنيست) البرلمان الإسرائيلي، والنضال القانوني- المحاكم المحلية والدولية، بالإضافة إلى الحراك الشعبي سلمياً في الميادين الإسرائيلية.

الكلمات المفتاحية: فلسطيني الداخل، صفقة القرن، الضم، المواجهة.

Abstract:

This study aims to develop a confrontation strategy through which the Palestinians of the interior can confront the Israeli annexation plans and settlement expansion that the American Deal of the Century is trying to impose on the Palestinian people in general and on the Palestinians at home in particular, thus ending the Palestinian issue according to what the deal proposed. The paper attempts to highlight the mechanisms of confrontation Official and popular for Palestinians inside as a basic component of the Palestinian people and the fact that they possess multiple papers by virtue of their presence on their land and property within the borders of the State of Israel

The study presents a multi-alternative confrontation strategy and paths according to general criteria that guarantee the admissibility and reasonableness of its implementation. The most important of these

*ايميل الباحث الرئيسي: Ilham.3021@gmail.com

alternatives are the political struggle within the Knesset, the Israeli parliament, the legal struggle - local and international courts, in addition to the peaceful popular movement in the Israeli fields.

Keywords: Palestinians of the 1948 territories, annexation, expansion, confrontation strategy

المقدمة:

أكدت "صفقة القرن" على استمرارية الخطاب الصهيوني، والتعامل مع المشروع الصهيوني كمشروع استعماري استيطاني، يستهدف الكل الفلسطيني، فهي لم تقتصر على ضم أراضي فلسطينية محتلة عام 1967م، لكنها ترمي للتخلص من أكبر عدد ممكن من فلسطينيي عام 1948م؛ ولذلك فإن تداعياتها تشمل الكل الفلسطيني، لذا فإن التضامن الشعبي الموحد مع فلسطينيي الضفة الغربية، وقطاع غزة، والشتات مطلوب وبشكل آني؛ مما يعني ضرورة وضع استراتيجية فلسطينية واضحة، لمجابهة الخطر، والمؤامرة التي تحدق بالجميع، بعيداً عن الفعاليات الموسمية.

ما يستدعي نضال فلسطيني من أجل الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وليس الرفض وحسب. وتحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، وفق قرارات وقوانين الشرعية الدولية، ودور الكل الفلسطيني يكمن في تفكيك هذا المشروع، وهي الخطوة الأولى لإنهاء الاحتلال، وتغيير مكانة فلسطيني الداخل في القضية الفلسطينية[1]، وهذا يتطلب وضع مشروع فلسطيني مشترك يتفق على الأهداف الوطنية الجامعة وعلى الثوابت الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأدوات المتاحة لكل فئة من فئات الشعب الفلسطيني والهدف المشترك، أي أن الاختلاف فقط في الأدوات، وذلك وفق الخصوصية الفلسطينية لكل تجمع فلسطيني "القدس والضفة الغربية، الشتات، قطاع غزة، فلسطينيي الداخل" في ضوء استراتيجية نضالية واحدة تمتلك مجموعة خطط وبرامج تتوافق مع إمكانيات كل تجمع فلسطيني.

في ضوء ذلك، تتخصص الورقة الحالية في قراءة واقع فلسطيني أراضي الـ 1948 في ضوء مخططات الضم والتوسع الاستيطاني و"صفقة القرن"، من حيث استهدافهم أولاً، وآليات التصدي ضمن رؤية استراتيجية متكاملة لمواجهة مخططات الضم والإبعاد ثانياً.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف :

1- التعرف على دور لفلسطيني الداخل في مواجهة مخطط الضم.
2- الكشف عن الآليات المتاحة لفلسطيني الداخل في افشال مخطط الضم.
3- التعرف على مدى امكانية نجاح فلسطينيو الداخل في وقف مخطط الضم.

مشكلة الدراسة. تكمن مشكلة الدراسة في الاجابة عن المشكلة التالية:

تساؤلات الدراسة:

1- ما هو طبيعة الدور الذي يمكن لفلسطيني الداخل القيام به لمواجهة مخطط الضم؟
2- ما هي الاستراتيجية التي يمكن من خلالها مواجهة مخطط الضم؟
3- إلى أي مدى يمكن أن ينجح فلسطينيو الداخل في إفشال مخطط الضم؟

[1] أمطانس شحادة، عميد صعابنة : دور فلسطيني في مناطق 48 ومكانتهم في المشروع الوطني ، قراءة في مواقف المجتمع الفلسطيني، مجلة جدل، ع 25، 2015م، ص1-7

إجراءات الدراسة:

تتمثل إجراءات الدراسة الحالية وطريقتها في الآتي:

منهج الدراسة:

استندت الدراسة على منهج التاريخي التحليليلأن هذا المنهج يرتكز على معلومات كافية ودقيقة، حول ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، وتفسيرها بطريقة علمية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، كما اعتمدت الدراسة على منهج صنع القرار، ومن خلال هذا المنهج سوف تقوم الدراسة بتحليل مؤسسات صنع القرار في اسرائيل وتأثيرها على موقف الداخل الفلسطيني.

مجتمع الدراسة:

فلسطينيو الداخل الذي بقوا على اراضيهم ممتلكاتهم حينما وقعت حرب عام 1948م

أداه الدراسة:

المقابلات مع شخصيات فلسطينية وازنة في الداخل الفلسطيني من أعضاء كنيست عرب، و سياسيين، وغيرهم.

أولاً: مكانة فلسطينيو الداخل في "صفقة القرن":

ورد في صفقة القرن إمكانية نقل بعض قرى المثلث المكونة من كفر قرع، وعرعرة، وباقة الغربية، وأم الفحم، وقلنسوة، والطيبة، وكفر قاسم وطيرة المثلث، وكفر برا، وجلجولية، للدويلة الفلسطينية، ضمن أي اتفاق مستقبلي، واخضاع الضم لموافقة الطرفين، ولكن أي الطرفين قصدت تلك الرؤية اسرائيل والسلطة الفلسطينية؟ أم أن موافقة أهالي المثلث لأنفسهم؟!، أي أن الصفقة ستمس فلسطيني الداخل ووضعهم بشكل مباشرة.

أشارت الخطة الأمريكية، أن تلك القرى تعرف نفسها بأنها فلسطينية، ولا يعتبرون أنفسهم إسرائيليين، وأنه تم تحديدها أصلاً؛ لأنها تقع تحت السيطرة الأردنية وفق مفاوضات هدنة عام 1949م، لكن إسرائيل احتفظت بها في النهاية لأسباب عسكرية لم تعد لها أهميتها[2].

تعاملت الصفقة مع أهالي المثلث كشريحة اجتماعية خاصة، أسمتهمThe Tringle Communities، مجتمعات المثلث، وأردت التعامل معهم من منطلق هذا المصطلح، وحاولت الصاق صفة اجتماعية بهم كمجموعة من الناس، واعطائهم تعريف قانوني خاص بهم، مما يتيح التعامل معهم مستقبلاً قانونياً، وتمييزهم الفلسطينيين الآخرين في أراضي عام 1948م.

يمكن القول: أن وصف أهالي المثلث ب"المجتمعات"، يعني أنهم لا يمثلون امتداد لشعب فلسطين، ووصفهم بأنهم يعرفون أنفسهم" فلسطينيون"، وهم الذين يشكلون قوة لا يستهان بها في مقاومة إسرائيل من داخلها، ومن هنا يجب النضال ضد هذه المخطط الإحلالي بكل ما أوتوا من قوة.

عارض فلسطينيو الداخل الخطة، كما عارضها الشعب الفلسطيني، واعتبروا أنهم ليسوا سلعة مادية بيد الحكومة الاسرائيلية، للتخلص منها، والمحافظة على يهودية الدولة، ويدرك فلسطينيي الداخل أن أي اقتراح اسرائيلي، حتى لو كان في صياغة مشروع أمريكي فإنه موجه ضدهم ولسلب حقوقهم[3]، و عارضة القائمة العربية المشتركة الخطة، وعدتها مخطط لتصفية الحقوق الفلسطينية، ومنع السلام العادل، ومنع ممارسة حق تقرير المصير، ولسد الطريق

[2] Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People,p.13

[3] إبراهيم الخطيب: لماذا نريد أن نكون فلسطينيين في الضفة الغربية، https://bit.ly/34TKDBU

على تطبيق القانون الدولي، وتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بإقامة الدولة الفلسطينية، وأعلن أيمن عودة محاربة هذه الصفقة العنصرية بكل الوسائل المتاحة لديهم [4]

من هنا يتكامل دور فلسطينيو الداخل مع فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لمواجهة ما ورد في صفقة القرن، من تصفية ومحاولة إسرائيلية مدروسة لمحو الهوية الفلسطينية من داخل حدود اسرائيل عبر عملية نقل وإعادة ترسيم للحدود، ولذلك فدور فلسطيني الداخل يعد أساس في مواجهة مخططات الضم الإسرائيلية؛ كونهم يمثلون قوة فاعلة ومؤثرة داخل اسرائيل، للقيام بدورهم المنوط بهم في اطار تكتل فلسطيني جماعي رافض للمخططات الضم.

ثانياً: آليات التصدي واستراتيجية المواجهة

تطرح الورقة في هذه المحور، آليات التصدي واستراتيجية المواجهة وفقاً للأدوات المتاحة أمام فلسطينيو الداخل لمواجهة مخططات الضم الإسرائيلية، وتشكل تلك الأدوات حال تنفيذها وتكاملها استراتيجية مواجهة موحدة، يسهم بها فلسطيني الداخل في إفشال مخطط الضم، التي تتواز مع آليات العمل الفلسطيني الأخرى إذا ما توفرت إستراتيجية نضالية موحدة في الضفة وغزة والشتات. وعليه، نطرح مجموعة خطط وبرامج عمل ضمن هذه الاستراتيجية على النحو التالي:

1- العمل البرلماني

يعد "الكنيست" البرلمان الإسرائيلي ساحة نضالية يمتلكها ممثلي الجماهير العربية، أكثر من أي مكان خارجه، وهي أداة مهمة بيد النواب العرب، لمواجهة قضايا مصيرية كمخطط الضم على المستوى السياسي، فوجود القائمة المشتركة بخمسة عشر مقعداً في الكنيست يمثل ثقل سياسي لهم، جاء كتعبير عن رفض الجماهير العربية لمخطط صفقة القرن، وإلغاء وجودهم، وكونها تمثل تهديد صريح لأهالي المثلث بشكل خاص، فجاء الرد الفلسطيني الداخلي بشكل سريع عبر رفع نسبة التصويت في الانتخابات الأخيرة عام2020م، هو ارتفاع غير مسبوق في قوتها، الأمر الذي مثل احتجاج لافت للنظر على مخطط الضم، على الرغم من الأزمات المتعددة التي مرت بها القائمة العربية[5]، وتعد استراتيجية النضال البرلماني من أوراق القوة التي يمتلكها النواب العرب لمواصلة التعبير عن رفضهم لأي مساس بمكانتهم.

في ضوء ذلك، استخدمت القائمة العربية المشتركة في الكنيست 22 ورقة الضغط هذه، لإسقاط بنيامين نتنياهو، وأكدت في أكثر من مناسبة عن نيتها تكوين جبهة كتلة مانعة لحكومة اليسار في حال التزمت الأخيرة بالسلام والمساواة[6]. في الحقيقة لم تستطع القائمة العربية إسقاط نتنياهو، لكنها استخدمت كتلتها البرلمانية من أجل حقوقهم، وبالتالي، يمكن للفلسطينيين في الداخل تعزيز أوراق الضغط هذه، من خلال: دعم القائمة العربية في أي انتخابات مقبلة، بالمشاركة في الانتخابات ودعم القائمة المشتركة، لحجب مقاعد عن اليمين. وكذلك التنسيق الدائم لاستخدامها من أجل مواجهة مخططات اليمين. إن رفض النواب العرب مخطط الضم، لا يكفي في ضوء تنكر إسرائيل لحقوقهم، وباتوا تحت خطر الترحيل الداعية له صفقة القرن بكافة بنودها وأبعادها لما تمثله من تمييز عنصري ضدهم[7].

إن الكتلة البرلمانية- العربية داخل الكنيست مهمة، خاصة موقفهم من التصويت على اتفاق أبراهام كان واضحاً، وعبر عن رفض الصوت الفلسطيني داخل قبة البرلماني الإسرائيلي، ووقعت عدة مشادات برلمانية مع نواب اليمين المتطرفة[8]، صحيح أن رفض التصويت يعد احتجاج رمزي، إلا أنه عبر عن صوت الفلسطيني في الكنيست. بالإضافة

[4] همت الزعبي: الفلسطينيون بين مواطنة هشة وتهديد الجريمة المنظمة، التقرير الاستراتيجي لعام 2020م، مركز مدار، 2020م، ص227

[5] علي أحمد حيدر: محامي وناشط حقوقي في الداخل الفلسطيني، مقابلة بتاريخ 2020/10/18م

[6] همت الزعبي: مرجع سابق، ص230

[7] سكان المثلث» من فلسطيني 48 يرفضون التنازل عن مواطنتهم الإسرائيليةhttps://bit.ly/2zr2Dqj

فلسطينيو 48 يتظاهرون رفضا للضم وخطة السلام الأميركية.https://bit.ly/2UDpeqW

[8] رفائيل أهرين: الكنسيت يصادق على اتفاق التطبيعhttps://bit.ly/3mNukg1

إلى ذلك، يمتع أعضاء القائمة العربية بالحصانة الدبلوماسية، التي تمكنهم من حرية التواصل مع السفارات الأجنبية، والمؤسسات الدولية، كالاتحاد الأوروبي، والتعبير عن رفضهم ومعارضتهم لما تضمنته الصفقة، وخطورة الضم وترسيم الحدود على الوجود الفلسطيني[9].

ويؤكد علي حيدر" الوجود في البرلمان مهم؛ لاستخدام الوسائل المتاحة لهم، وبالرغم من امكانات تأثيرهم المحدودة في حكومات ائتلافية متجانسة؛ لأسباب بنيوية خاصة، ومحدودية التمثيل العرب، إلا أنه يمكن إحداث تحول في البرلمان بالمحافظة على عدد المقاعد العربية، بل وزيادتها"، مع ضرورة استخدام أدوات العمل البرلماني، في اللجان والخطابات الهيئة العامة، واستجواب الوزراء، والتواصل مع برلمانات العالم [10]. ومن الأهمية إقامة أطر قوية في المجتمع العربي من خلال تقوية لجنة المتابعة العليا، وتحويلها لمجلس الأعلى للجماهير العربية، الذي يحدث تأثير أكبر وإيجاد أذرع لها سواء في الكنيست، والعمل البرلماني كونهم ممثلين لهذه اللجنة أو المجتمع العربي للعمل بها.

إن قيمة نضال فلسطينيو الداخل، خاصة وأنها تمثل ما نسبته 21% من فلسطيني الداخل، تكمن في الوقت الحالي، بالحفاظ على القائمة العربية المشتركة، وبقاء تكتل الأحزاب العربية، وإبراز دورهم داخل الكنيست الإسرائيلي، بعيداً عن الاستقطاب الحزبي داخل إسرائيل، ومحاولة ترتيب أوراق الضغط التي تتمتع بها الكتلة البرلمانية العربية، وتحديد برامج عمل في دورات الكنيست لاستخدامها، بالإضافة إلى القدرة على الاتصال والتواصل مع البرلمانات الدولية.

2- المواجهة أمام المحاكم الإسرائيلية

بحسب القانون الإسرائيلي يستطيع فلسطينيو الداخل مقاضاة الحكومة الإسرائيلية، كون أن قيامها بأي اجراء أحادي الجانب لضم الأراضي، وإعادة ترسيم الحدود، سيتبعه سحب الجنسية الاسرائيلية من فلسطيني الداخل، الأمر الذي يشكل خرقاً للقانون الإسرائيلي والدولي؛ حتى وإن كان يحق لإسرائيل التخلي عن منطقة المثلث عبر ترسيم الحدود، والتخلص من كتلة ديمغرافية، إلا أنها لا تستطيع إلغاء الجنسية الإسرائيلية بموجب قانون الجنسية لعام 1952م[11]؛ لمواطنين وجدوا على أرض أقيمت عليها دولة اسرائيل، واكتسبوا المواطنة نتيجة أنهم شعب أصلاني متمسك بأرضه[12]. هذا على الرغم من وجود تفرق في المرتبة الجنسية الإسرائيلية.

صحيح أنه بعد الحرب العالمية الثانية، لم يتم ضم أراضي مأهولة بالسكان من دولة إلى سيادة دولة أخرى بموجب القانون الدولي ، إلا أنه وقعت عمليات لتعديل الحدود بين دول عديدة، ومن هذا المنطق تعد إسرائيل أن ذلك مقبول في القانون حال موافقة الكنيست، الأمر الذي يحتاج لموافقة 61 عضواً، أو تفويض شعبي عبر استفتاء عام، ودون استفتاء في حالة موافقة 80 عضو[13]، أي أن الأمر مرتبط بالحصول على أغلبية برلمانية، وهو ذلك يصعب تحقيقه من الناحية الإجرائية إلى جانب الناحية القانونية، بسبب عدة اعتبارات، أهمها: الائتلاف الحكومي الهش، ثم أن قرار الاستفتاء يعد مجازفة ومغامرة اسرائيلية غير مضمونة النتائج، وخشية اسرائيل من قيام فلسطيني الداخل باستخدام الميدان والاحتكام للصوت الجماهيري، وهنا يكمن دور النواب العرب في تشكيل لوبي داخل الكنيست بمنع إقرار ذلك القانون بكافة الوسائل المتاحة لهم.

---

[9] هبة يزبك : الفلسطينيون في اسرائيل، تحولات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم، مؤتمر مدى الكرمل السنوي، 2020م، ص136

[10] علي حيدر: مرجع سابق.

[11] عبد الوهاب المسيري: من هو اليهودي،ط2، دار الشروق، القاهرة، 2003م، ص67.

[12] مصطفى ابراهيم: الآثار المترتبة على القوانين الإسرائيلية والتمييزية ضد فلسطيني الداخل2009-2018م ، رسال2ة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس أبو ديس، غزة ، ص39

[13] صدر القانون قانون إجراءات الحكم والقضاء بتاريخ 2010/11/22م، الذي نص على أن كل اتفاقية او قرار حكومي يتعلقان بالتنازل عن أراض تستوجب الاستفتاء
https://knesset.gov.il/review/YearPage.aspx?yr=2010&lng=2

وتكمن أداة الضغط الفلسطينية هنا في المواطنة لفلسطيني الداخل، بأنها لم تكن منة من اسرائيل، بل شكلت القبول المشروط لعضويتها، وفقا للقرار"273"[14]، وكذلك قرار مجلس الأمن 69 لعام 1949م، إلا أن القرارين مشروطان بالتزام اسرائيل بميثاق الأمم المتحدة، وأكد قرار مجلس الأمن على قرار التقسيم، بنص الفقرة "ج" باعتبار أي تغيرات في قرار التقسيم، تهديداً للسلم والأمن الدولي، كونه يشكل عملاً عدوانياً، أي أن الصفقة هنا تناقض قرار التقسيم الدولي أيضاً[15]، وكذلك قرار "194" الخاص بعودة اللاجئين، وقد تظاهرت اسرائيل باستعدادها لتنفيذ القرارين، إلا أنها لم تلتزم بذلك، مما يناقض شرعية وجودها من المنظور الدولي[16]. أي أن تلك القرارات بمثابة أوراق ضغط يمتلكها فلسطينيو الداخل لزعزعة شرعية الوجود الاسرائيلي على أرض فلسطين، ولذلك من الأهمية تحويل التقاضي أمام المحاكم الإسرائيلية إلى قضية سياسة بالدرجة الأولى.

تتجاهل الخطة قوانين الأساس، التي سنتها اسرائيل كقانون أساس كرامة الانسان وحريته لعام1992م، وبالتالي فهي تمتنع عن اعطاء أية حماية دستورية واضحة للفلسطينيين، فالخطاب القضائي الإسرائيلي، حتى بعد سنه لتلك القوانين، لا يزال يشدد على الطابع اليهودي الاثني في جوهره، ولا يمكن أن يكون أساساً جدياً لخطاب حقوقي يتبناه الفلسطينيون في نضالهم للمساواة[17]، الأمر الذي يستوجب التوجه للمحكمة العليا لتوفير الحماية القانونية من العنصرية التي يتعرض لها فلسطيني الداخل، الذين تتعامل معهم إسرائيل كأفراد، وليس على أساس أقلية قومية، إلا أنه لا يمكن التعويل على هذه المحكمة، لتوفير غطاء من الحماية لحرية الإنسان وفق تلك القوانين[18].

وحول ذلك يقول جرايسي: " أصدرت اسرائيل سلسلة من قوانين خلال "72" عام، ولكن المحكمة العليا لم تنقض واحداً منها لأجل الفلسطيني، كونها قوانين سنت وفق الأسس الاستراتيجية للحركة الصهيونية، كالاستيطان، ومصادرة الأراضي، التي لم تنظر فيها المحكمة العليا" ويطرح جرايسي مثالاً على ذلك، أنها حينما نقضت قانون التسوية الخاص بسلب الأراضي، نقضته المحكمة العليا بعد ثلاثة سنوات من اقراره؛ ليس بسبب قضائي، ولكن لظرف سياسي، مضمونه الصفقة؛ لأنها لم تبقي أثر للقانون بعملية الضم التي تضمنتها، وبالتالي قللت من قيمة القانون، ولذلك لا يمكن التعويل علي المحكمة العليا؛ لأنه الجهاز القضائي الاسرائيلي أدى دوره في اضفاء الشرعية على انتهاك الحقوق الجماعية والفردية للفلسطينيين[19].

ومن جهة أخرى يؤكد جرايسي بأن: " لن يكون هناك أي معركة قضائية داخل اسرائيل؛ لأن صفقة القرن ستنقل للكنسيت وستتحول إلى قانون، وحينها لن يكون يأتي القضاء الإسرائيلي، الذي هو جزء من المؤسسة بكل مستوياته، ويقلب قانون بهذا المستوى الاستراتيجي"[20].

ويقلل علي حيدر من قيمة التوجه للمحاكم الاسرائيلية" كونها تستند إلى القانون الإسرائيلي، وتخضع للإرادة السياسة، والاستناد إلى قوانين الأساس، التي بمثابة هي دستور خاصة ما يتعلق بالمجتمع الاسرائيلي، هي تنفذ قوانين ولا تسن قوانين، وهذا لا يمنع التوجه إليها"[21].

كما اهتمت المؤسسات الأهلية بالنضال القانوني، وتوجهت إلى المحكمة العليا، وهو الدور الذي قامت به جمعية حقوق المواطن في اسرائيل، وكذلك مركز عدالة- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية، الذي تمكن من تحقيق بعض الإنجازات القضائية، وتوسيع حيز حرية التعبير السياسي للفلسطينيين[22]

---

[14] ناهض زقوت: قضية اللاجئين الفلسطينيين وقرارات الامم المتحدة، دراسة تحليلية توثيقية، جمعية منتدى التواصل ضمن مشروع حق العودة للاجئين، غزة، 2011، ص45.

[15] هنيدة غانم: هنيدة غانم: في معنى يهودية الدولة، مركز مدار، رام الله، 2011، ص16.

[16] عبلة مصطفى: اقتراح تقسيم فلسطين عام 1937-1938م، جامعة عين شمس، كلية البنات، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، 2001، ص ص92-100.

[17] أسعد غانم، مهند مصطفى: الفلسطينيون في اسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، مركز مدار، 2009م، ص296

[18] سليم سلامة: قوانين الأساس وسؤال الدستور، مجلة قضايا اسرائيلية، ع 59، ص27-28، حسن جبارين: حقيقة الجدل الدائر حول مشروع قانون الدولة القومية اليهودية، مجلة قضايا إسرائيلية، ع14، مركز مدار، 2014م، ص56

[19] أسعد غانم: مرجع سابق، ص295

[20] برهوم جرايسي: صحفي وكاتب سياسي، مقابلة بتاريخ 2020/10/28م،

[21] علي حيدر: مرجع سابق.

[22] علاء محاجنة: التقاضي داخل نظام المحاكم الاسرائيلية، سلاح ذو حدين، مجلة جدل، ع13 ، مركز مدى الكرمل، ص6

اتسمت العلاقة بين محكمة العدل العليا والفلسطينيين بالتوتر، فمفهوم المساواة الذي تبنته المحكمة في تعاطيها مع الفلسطينيين، مفهوم ضيق لا يتسع لإحقاق كامل حقوقهم المتأتية من مفهوم المساواة[23]، وفشلت الكثير من المرافعات القضائية؛ بسبب القوانين العنصرية التي وضعها المشرع الإسرائيلي، ومن هنا ليس من السهولة النضال في الساحة القضائية ضد الصفقة؛ لأن القوانين الإسرائيلية تقف ضد الفلسطينيين، خاصة مع إصدار قانون القومية عام 2018م.

إن تقاضي فلسطينيو الداخل لدى المحكمة العليا الإسرائيلية بما يتعلق بقضايا جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، قد زاد مع ظهور مؤسسات المجتمع المدني داخل اسرائيل خلال العقدين السابقين، واصبح التقاضي ذو طابع مؤسسي، ومثل تقديم الالتماسات لدى المحكمة العليا الخيار الأول في نضال الفلسطينيين ضد السياسات الإسرائيلية سواء للأفراد والأحزاب السياسية الفلسطينية[24]

ومع ذلك غدا تقديم الالتماس لدى المحكمة العليا الإسرائيلية بمثابة خيار، لا يمكن الاستغناء عنه في نضال الفلسطينيين ضد صفقة القرن، أي أن استراتيجية استخدام القانون كأداة للنضال أمراً مقبولاً وواسع النطاق لدى معظم الفئات والأحزاب في اسرائيل، صحيح أن تقديم الالتماسات يصب في مصلحة اسرائيل دعائياً ويشكل حجة مهمة في وجه منتقدي الاحتلال وجرائمه اليومية، الأمر الذي تستغله اسرائيل بأنها احتلال متنور يعطي الشعب الخاضع لها حق الذهاب إلى أعلى هيئة قضائية فيها.

3- التقاضي أمام القانون الدولي

يعد القانون الدولي أداة نضالية بيد فلسطيني الداخلي، خاصة وأن مخطط الضم يناقض أكثر الاستحقاقات قوة لحقوق الإنسان الفردية و الجماعية في القانون الدولي، ألا وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي كفلته المعاهدات الدولية، وخاصة المادة (12) بنصها "للحق في تقرير المصير أهمية خاصة؛ لأنه تطبيقه يشكل شرطاً أساسياً للضمان والاحترام الفعليين لحقوق الإنسان الفردية، ولتعزيز هذه الحقوق وتقويتها"، وتم التشديد على عدم جواز" ترحيل الشعوب الأصلية قسراً من أراضيها أو أقاليمها " [25]، هذه المواد تشكل عون قضائي أو دولي يمتلكه فلسطيني الداخل لمواجهة المخططات الإسرائيلية بوصفها دولة احتلال وأبارتهايد.

قد يبدو التوجه نحو القضاء الدولي صعباً على فلسطيني الداخل، لكنه مساراً جيداً للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي هنا يصبح تكامل في الأدوار الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، من الممكن للمؤسسات الحقوقية في الداخل أن تتوجه للدول التي تعتمد في دساتيرها وقوانينها الاختصاص الدولي وفق مبدأ **"العدالة الدولية"**، ويمكن هذا المبدأ حكومات الدول في أنحاء العالم محاكمة المشتبه بارتكابهم جرائم حتى إذا ما كانت الجرائم قد ارتكبت خارج ذلك البلد والمشتبه به لم يكن من مواطنيها. وقد استخدم الفلسطينيون هذا الحق في عدة دول، فعلى سبيل المثال، أصدرت محكمة بريطانية مذكرة توقيف بحق "وزيرة الخارجية السابقة تسيبي لفني" في العام 2009.

يمكن دراسة هذه الآلية وطرق استخدامها في مواجهة مخططات الضم الإسرائيلية. لاسيما من قبل القيادة السياسية مؤسسات المجتمع المدني في الداخل الفلسطيني، خاصة التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الأقلية الفلسطينية، وتمتلك التجارب القدرة على استخدام الآليات والمواثيق الدولية، لعضويتها في المنظمات الدولية والتعاون الاستراتيجي بينها[26]، أي أن مؤسسات المجتمع المدني لها دورها المهم في اثارة قضايا الداخل الفلسطيني على المستوى الإقليمي والدولي مما يشكل قلق وتخوفات اسرائيلية، ثم أن دورها يعد مكمل لدور الأحزاب والحركات السياسية سيما في المجالات الحقوقية، وتمتلك تلك المؤسسات القدرة على دعوة اسرائيل للالتزام بالنظام والمحافظة

[23] مرزوق حلبي: محكمة العدل العليا في اسرائيل، من الفاعلية القضائية إلى الدفاع عن نفسها، قضايا اسرائيلية، ع59، ص15

[24] علاء محاجنة: التقاضي داخل نظام المحاكم الاسرائيلية، سلاح ذو حدين، مجلة جدل، ع13 ، مركز مدى الكرمل، ص6

[25] سونيا بولس: القائمة العربية تكرس خطاب الأقلية القومية وتجاهل حق تقرير المصير، مجلة جدل، ع 32، 2018م ، ص20 -ص22

[26] أسعد غانم: مرجع سابق، ص300

عليه، ورفع مطالبها، ويمثل المجتمع المدني فضاء الحياة، فيشجع على التناقضات، وفيه تظهر الاختلافات، ويتاح للمواطنين فرصة السعي إلى تحقيق أهدافهم[27].

4- الحراك الشعبي.

يعد النضال الفلسطيني المشترك أرضية للعمل المشترك بين الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم سواء في الأراضي المحتلة عام 1948م، أو عام 1967م، وكذلك فلسطينيو الشتات، وهو يمثل أداة ضغط ومواجهة في آن واحد، لتأكيد على حقهم في تقرير المصير، ويتمثل الحراك في الدعوة لمظاهرات دائمة وأسبوعية، إلى جانب الإضرابات، والمهرجانات، والاجتماعات واللقاءات ذات الطابع السياسي، والنشاطات غير القانونية، التي تأخذ طابعاً عفوياً أو تلك التي يتم بها مظهر من مظاهر العنف للتعبير عن الرفض لمخطط الضم، ويتخلل هذا النضال مشاركة سياسة قانونية غير ممأسة، ومشاركة سياسية غير ممأسة غير قانونية[28].

حقق الحراك الشعبي نتائج ملموسة في القضايا الجوهرية، في أكثر من حدث ومناسبة مفصلية تعرض لها الشعب الفلسطيني، ومنها على سبيل المثال يوم الأرض1976م، الذي شكل نقطة تحول في النضال الاحتجاجي للفلسطينيين في اسرائيل، فقلص عمليات مصادرة الأرض العربية وأوقف خطط التهويد[29]، وكذلك انتفاضة الروحة في أيلول عام 1998م، التي منعت إغلاق أراض عربية في أم الفحم، وتحويلها إلى أراض عسكرية مغلقة، تمهيداً لمصادرتها، بسبب انطلاق انتفاضة شعبية أسفرت عن مواجهات مباشرة مع الشرطة الاسرائيلية[30]، وأدت انتفاضة الأقصى عام 2000م، لاستشهاد أكثر من 13 عشر شهيدا، وتشكيل (لجنة أور) واخراج توصيات ايجابية في صالح فلسطيني الداخل[31].

كما شكل نجاح الحراك الشبابي ضد مخطط برافر الاقتلاعي في النقب، الذي وجد تفاعلاً لافتاً، وجرى التعامل مع المخطط كقضية وطنية عامة، على المستوى الخطابي، وعلى المستوى الشعبي، لا كقضية أشقاء تستوجب التضامن، كما فرض الحراك على الساحة الدولية أيضاً، بعد أن رفع شعار "برافر لن يمر" في أكثر من عشرين دولة عربية وأوروبية، الأمر الذي أقلق اسرائيل، وجعلها تهدد المتظاهرين، وأدى ذلك لحالة من الارباك، وأجج التناقضات داخل اسرائيل، مما أدى لتجميد المخطط برافر[32].

الوزن الشعبي والجماهيري في الميدان، لابد أن يقوم على مقاومة مفهوم الاحتلال والضم معاً، فمثل هذه المعارك مع الإحتلال هي معارك ميدانية، والأحزاب تعد المحرك للشارع، ومن هنا جاء رفض فلسطينيو الداخل أن يكونوا ورقة بيد الحكومة، ومقارنتهم بالمستوطنين، فيقول مخول: " نحن لا ننتظر تعترف اسرائيل بنا، فمن خلال معارك الشعبية والثورية، ومشاركة الجميع بعدم التخلي عن واجبنا، معارك فاصلة خضناها، فرضت هيبتنا على اسرائيل، ومن خلال اتحاد الطلاب العرب، جلست وتفاوضت معنا؛ كي تدير الجامعات بشكل طبيعي، نحن لن نستجدي أحد، ولا مجال للتطويع "[33]، ودعا مخول إلى تجنيد الرأي العام وقوى داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه؛ وتفجير التناقضات في الموقف الاسرائيلي؛ كي تدرك اسرائيل في هذه الحالة، أن الحدود كلها قد انهكت، الأمر الذي يمثل بداية تفككها من الداخل، هو ما تخافه أكثر من هزيمتها من الخارجية.

أكد جرايسي أنه " ليس أمامنا سوى الكفاح الميدان، ولكن أي حراك سينطلق، سيتم بعد الكشف جدول زمني لتنفيذ الخطة، وطالما اتضح الخطر المحدق بالجماهير، فإن الأمر سيختلف كلياً، يتخلله تفاعل مع الكل الفلسطيني،

[27] ياعيل يشاي: المجتمع المدني في اسرائيل، حوافز وعوائق، مجلة قضايا اسرائيلية ، ع ، ص12

[28] خولة أبو بكر ، داني ربينوفيتش: جيل منتصب القامة، مركز مدار، رام الله ،2004م ، ص45؛ جبريل محمد: فلسطينيو 48 نضال مستمر 1948-1988م ، مركز الزهراء، القدس، 1990م، ص102

[29] جبريل محمد: هل هناك حراك شبابي حقاً في فلسطين، مجلة جدل، ع 22،2015م، ص1

[30] علاء محاجنة: مرجع سابق، ص7

[31] أسعد غانم: مرجع سابق، ص289، خولة أبو بكر: مرجع سابق، ص105-106

[32] خالد عنبتاوي: كيف نقرأ الحراك الشبابي في الداخل، مجلة جدل، ع 22، 2015م، ص2-3

[33] عصام مخول :رئيس معهد توما للدراسات الفلسطينية والاسرائيلية، عضو كنيست سابق، مقابلة بتاريخ 2020/9/26م.

هذا التفاعل سيكون أقوى كلما كان قوى في الأراضي المحتلة عام 1967م" [34]، أي أن الحراك المتزامن يمثل استراتيجية موحدة لإفشال المخطط ، يتم خلاله مراعاة أوضاع كل جزء من أبناء الشعب الفلسطيني، ليتصرف وفق ظروفه، وأدواته النضالية المتاحة له.

عبر أهالي المثلث عن رفضهم للصفقة؛ كونها تجاهلت موقفهم، رافضين مساواتهم بالمستوطنين ومبادلة الشرعي باللاشرعي، وذلك يمثل مقارنة غير عادلة مع الشعب الأصلاني، وانطلقت المظاهرات الاحتجاجية في أم الفحم الرافضة لخطة الضم، فالصفقة تمثل نكبة فلسطينية جديدة، ستؤدي إلى نقل قرى بسكانها، واختزال مناطق نفوذ القرى، أي سلب جديد للأراضي، وانقسام عائلات وخلخلة في النسيج الاجتماعي[35]، ونظمت الحركات الطلابية العربية داخل الجامعات الاسرائيلية، عدة فعاليات ووقفات احتجاجية رافضين تصفية القضية الفلسطينية، مطالبين الجميع التصدي للمخطط[36].

وخشية من تفاقم الاحتجاجات، وتمددها، صرح نتنياهو بشكل مباشر بأن" لن يكون ترانسفير، أو اقتلاع أحد، يهودياً كان أم عربياً من منزله"، ولكنها مقولة خبيثة لمطمئنة المستوطنين[37]، مما لاشك فيه أن تلك التصريحات كانت بمحاولة لتهدئة الشارع الفلسطيني في الداخل، خاصة مع عدم مصادقة الكنيست على الصفقة، واقرارها قانونياً، هذا الرد ليس حسن نوايا، وإنما لأن المنطقة التي تضمنتها الصفقة بها أحد الشرايين المركزية داخل اسرائيل، المتمثل في شارع وادي عارة، الذي لن تستغني عنه بهذه السهولة، وتضع حدود لمنطقة حكم ذاتي بهذا القرب[38].

وحول تأثير الأوضاع على المسيرات، أشار علي حيدر:" لا يمكن أن ننسى السياق الموجود به شعبنا، والمنطقة ككل، أوصلت الناس لمرحلة فقدت الثقة في القيادة، لذلك نحن بحاجة لأدوات نضال جديدة، هو الأمر المرتبط بفقدان الثقة بالقيادات السياسة في الضفة الغربية وغزة بمفهوم الانقسام، الذي أثر على الداخل الفلسطيني، كما أثر في كيفية التعاطي الجماهيري مع خطة ضم"[39].

وضمن الحراك الجماهيري لفلسطيني الداخل، لابد من اعادة تفعيل دور اليسار الإسرائيلي، عبر معسكر السلام الآن، وحزب العمل[40]، الذين رأوا في قضية الضم تبرير، للهروب من استمرارية الاحتلال، فقد حذر حزب العمل من تبعات الضم من طرف واحد على المملكة الأردنية، وكذلك عبر حزب ميرتس عن معارضته لخطة الضم من طرف واحد[41]، وعلى الرغم من محدودية هذا الأمر إلا أنه يمكن استخدامه كورقة ضغط السياسي على الحكومة الإسرائيلية، وحول ذلك يشير مخول " المظاهرة ضد الاحتلال مع اليسار أصعب على اسرائيل من قضية الضم، لأن التركيز على الضم يعني، تحييد قضية الاحتلال، وهذا ما تريده إسرائيل"[42].

ومن الأهمية تجنيد المعارضة للخطة، وهذا الدور المنوط بالأحزاب العربية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومراكز حقوق الإنسان كمركز بيت سيلم، التي لديها القدرة على ايصال صوت العربي الرافضة للمخطط، والعمل على تقويض المكانة الدولية لإسرائيل عبر تقطيع أواصر العلاقات مع حلفائها، كونها دولة لم تعد تسعى للسلام، وتستبعد وجود طرف فلسطيني، مما لا شك فيه أن دور اليسار على النطاق الاعلامي له مكانته في توضح مخاطر الضم وتهديدها للسلام على المستوى الأوروبي من هذا المنطلق.

---

[34] برهوم جرايسي: مرجع سابق

[35] أرشيف نشرة فلسطين اليوم: يناير/ كانون الثاني 2020 سكان المثلث» من فلسطينيي 48 يرفضون التنازل عن مواطنتهم الإسرائيلية https://bit.ly/30yFqhb

[36] فلسطينيو 48 يتظاهرون رفضا للضم وخطة السلام الأميركية . https://bit.ly/2UDpeqW

[37] https://bit.ly/3mShop5

[38] برهوم جرايسي: مرجع سابق.

[39] علي حيدر: مرجع سابق

[40] غدعون ليفي: أين كان اليسار الإسرائيلي، وأين هو الأن، مجلة قضايا اسرائيلية، ع ، ص20، 21

[41] جمال زحالقة: كيف تقرأ إسرائيل صفقة القرن، قضايا اسرائيلية، ع 77، ص.94

[42] عصام مخول: مرجع سابق.

يمكن القول: أي حراك مشترك، يجب أن يكون نابع من توجه القيادات الفلسطينية في الداخل كلجنة المتابعة العربية العليا، مع التأكيد على تمسكهم بمفهوم المواطنة، والنضال السياسي المنبثق من هذه الهوية، والعمل على تثبيت هويتهم، على أن يتم تخصيص يوم ثابت أسبوعياً للتظاهرات القطرية ضد مخططات الضم في ميادين إسرائيل، بحيث يتم تحديد ميدان معين، يجمع فلسطينيو الداخل، على أن تبدأ تلك التظاهرات في أسبوعها الأول من ميدان تل أبين" ميدان رابين"، الذي اتخذ مقراً للتظاهر سياسات الحكومة الإسرائيلية، والمحافظة على أسبوعية تلك التظاهرات بشكل كمي وكيفي، على ألا تكون تلك تظاهرات موسمية، كالمظاهرة القطرية التي نظمت في 25 شباط/ فبراير 2020م أمام السفارة الامريكية في تل أبيب، الرافضة لصفقة القرن[43]، إلى جانب اقامة التظاهرات والوقفات الاحتجاجية على مداخل المدن والقرى أضف إلى ذللك أهمية استخدام الدبلوماسية الرقيمة النشطة لفلسطيني الداخل، للكشف عن حقيقة مخططات الضم، والعنصرية الإسرائيلية، مع التأكيد على دورهم ضمن المشروع الوطني الفلسطيني العام، الذي يجب اعادة بنائه ليشمل الكل الفلسطيني، والتشديد على أن الاحتلال، لازال يسلب حقوق ومقدسات الشعب الفلسطيني، والتأكيد على أن الوجود الفلسطيني في الداخل نابع من كونهم موجودين في وطنهم، وليس من مواطنتهم التي حصلوا عليه بعد إقامة اسرائيل

فقد قدم رئيس لجنة المتابعة العليا، في اجتماع مشترك اللجنة العربية العليا للجماهير الفلسطينية، مع ممثلي الفصائل الفلسطينية في رام الله، اقتراحاته لمجابهة صفقة القرن وافشال مخطط الضم بصورة جماعية، اعتماداعلى نشاطات مشتركة تشمل كل مكونات الشعب الفلسطيني، مؤكدين على ضرورة انهاء الانقسام، ووحدة النظام السياسي الفلسطيني، وأن منظمة التحري الفلسطينية الاطار الشامل الجامع والممثل الوحيد للشعب الفلسطيني[44]، وأهمية مواصلة الجهود والكفاح الشعبي لرفض سياسة الاحتلال، الذي يحاول استغلال موازين القوى لتنفيذ مخطط الضم، وشرعنة الاستيطان.

5- حركة تضامن دولي تضم "المؤسسات والجمعات والأحزاب الدولية"

رفض خطة الضم بحاجة لحملات فعلية في اطار تعاون دولي، لفضح اسرائيل لمنعها منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، الذي نصت عليه الشرائع الدولية، ومخالفة الصفقة لكافة القوانين والقرارات الدولية، ومحاولتها جعل الفلسطينيين يديرون مناطق هي أقرب ما تكون إلى نظام البانتوستانات أو المعازل، للوصول إلى نظام دولة يهودية[45].

هذا الحراك الدولي بحاجة لتكاتف الفئات الأكاديمية على مستوى الجامعات الإسرائيلية والأوربية والأمريكية، تبدأ من اللوبي العربي داخل تلك الجامعات لتشكيل أداة ضغط على الحكومات الأوروبية، خاصة ما اذا علمنا أن فئة كبيرة من الفلسطينيين الذين يحملون جنسية الدول التي يقيمون فيها، فوجود الطلاب الفلسطينيين والمناصرين للقضية الفلسطينية داخل تلك الجامعات الذين لديهم الاستعداد والقابلية لمناصرة عدالة القضية الفلسطينية ورفض العنصرية الإسرائيلية، هذا الحرك لابد أن يكون امتداد للحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة التطبيع، تبدأ من داخل الجامعات الإسرائيلية، فهناك نسبة من الأكاديميين العرب يتقلدون مناصب هامة في الجامعة الإسرائيلية، ولديهم القدرة على تحشيد الطلاب العرب والقيام بحملة لمجابهة مخطط الضم بالتوازي مع الجامعات الفلسطينية، والأجنبية كصوت واحد يعبر عن حالة استثنائية من الرفض الأكاديمي.

يؤكد حيدر حول دور مؤسسات الداخل على الصعيد الدولي" بأنه ليس من السهل التواصل مع الاتحاد الاوروبي، ومؤسسات المجتمع المدني، ولكن هناك بعض الحقوقيين، الذين هم بوضع عضو مستشار في الأمم المتحدة، ومجلس حقوق الانسان، وإحداث حراك معهم[46]، ويمكن استخدام هذه المؤسسات الدولية عبر مؤسسات المجتمع المدني أو من خلال عضوية البرلمان والأحزاب العربية، وكذلك من المؤسسات التمثيلية الأخرى كلجنة المتابعة العربية

[43] همت الزعبي: مرجع سابق، ص 229

[44] همت الزعبي: مرجع سابق، ص228

[45] **غضب وخوف من مصير غامض بين العرب في اسرائيل** https://bit.ly/2HZs0E0

[46] علي حيدر: مرجع سابق.

العليا، التي يمكنها فضح عنصرية مخطط الضم وتداعياته عليهم، مهما حاولت الحكومة الاسرائيلية تقييد هذا الحراك الدولي.

وحول التشبيك مع السلطة الفلسطينية أشار مخول" التنسيق بين القوى الفلسطينية مطلوب مع تجسيد الرفض واقعاً، وتوازن القوى هو من سيتحكم، اسرائيل تقول تريد تحديد حدودها وهي لا تشملها -منطقة المثلث-، ولكنهم إذا أردوا ذلك، فالحدود ليست حدود 1967م، وإنما حدود قرار التقسيم"181" عام 1947م، حيث كان المثلث وقضاء الناصرة والساحل ضمن الدولة الفلسطينية[47]"، بذلك تفتح اسرائيل معارك جديدة؛ لتشكيك بشرعيتها، وهنا يأتي التكامل بين موقف منظمة التحرير الفلسطينية، والداخل الفلسطيني لتأكيد لرفض الاحتلال والضم معاً.

ويؤكد الخرمي ضرورة صياغة مشترك مع السلطة الفلسطينية بقوله:" الظهير الشعبي والتأثير في الضفة الغربية هو الأكبر، نحن جزء من النظام الإسرائيلي، ونتعاون بما يسمح لنا به هذا النظام، ولكن مستوى التنسيق مع السلطة تأخذ بخطوات ممنهجة، وتم تحديد موقفنا برفض للضم، ولدينا كامل الاستعداد لخوض غمار هذا التشبيك "[48].

ويمكن القول: أن أهمية تكوين وحدة في الموقف يناط بلجنة المتابعة العربية، التي يمكنها التواصل مع الفصائل والأطر التمثيلية الفلسطينية العامة خاصة منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا بدأ بدعم أيمن عودة للقاء الذي صالح العاروري وجبريل الرجوب، وكذلك حضور محمد بركة اجتماع الفصائل في بيروت ورام الله، مما مثل استراتيجية موحدة لتنسيق الجهود الفلسطينية، لمواجهة خطة ترامب التي قضت على حل الدولتين، والسير نحو فصل غزة، عن الضفة الغربية.

نحو استراتيجية الموحدة:

مما لاشك فيه أن ما تضمنته صفقة القرن، تهدد الكل الفلسطيني، وذلك يتطلب رص الصفوف وتوحيد الجهود لخوض نضال مشترك، من جميع أطياف الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده؛ حتى يتم افشال المخطط ومواصلة النضال لنيل كافة الحقوق التاريخية للشعب التي نصت عليها القوانين والمواثيق الدولية.

إن انهاء الاحتلال والاستيطان، هي القضية الأولى للشعب الفلسطيني، وانهاء نظام التمييز العنصري واعادة اللاجئين، والمطلوب فلسطينياً، فضح السياسة الإسرائيلية التهويدية الإجلائية، ومخاطرها على الوجود الفلسطيني، مما يتطلب تعزيز الوجود الديمغرافي والحد من الهجرة الفلسطينية الخارجية، واستمرارية الصمود، للمحافظة على الهوية العربية للأرض الفلسطينية، التي أقيمت عليها اسرائيل، ونفي يهودية الدولة، والإعلان عن أيام للغضب، لرسم علاقة جديدة بين الفلسطينيين في الداخل والمؤسسات الاسرائيلية.

ان دور فلسطيني عام 1948م، يتكامل مع دور فلسطيني عام 1967م، ويزداد أهميتهم في المشروع الوطني الفلسطيني، الذي يجب تعزيزه، حتى وإن اختلفت الأدوات لكل طرف منهم، فالأدوات التي يمتلكها فلسطينيو عام 1948م في ظل عدم وضوح دورهم في المشروع الوطني لا يعود إلى اقتناعهم بمكانتهم المدنية والقانونية في اسرائيل، ولا إلى مصيرهم السياسي المنفصل عن فلسطيني عام 1967م، أو بأن إسرائيل دولة تمثل ديمقراطية، لذلك يجب أن تتضمن برامج الأحزاب العربية دورهم في المشروع الوطني الفلسطيني

إن أدوات النضال الفلسطيني في الداخل، تكاملية، أي أن النضال القانوني دون أن يرافقه أو يقوده نضال جماهيري شعبي أو سياسي، لا يمكن ان يمنح حقوق خاصة دون نضال جماهيري واسع بحيث أن العمل القضائي يتبع له ولا يقود، بمعنى أننا بحاجة إلى تكامل الأدوار في الداخل، ما بين ما هو اجتماعي وسياسي وقانوني، كي تصبح الاستراتيجية متكاملة الأركان في البرامج الخمسة التي طرحتها هذه الورقة. ووفق الإمكانيات المتاحة فالهدف، هو إفشال مخططات الضم الإسرائيلية، والاستراتيجية هي الوسيلة لتحقيق هذا الهدف.

[47] عصام مخول: مرجع سابق

[48] سعيد الخرومي: مرجع سابق.

الاستنتاجات:

في ضوء نتائج الدراسة ومناقشتها يستنتج الآتي:

- صنفت صفقة القرن فلسطيني الداخل أصحاب الأرض بأنهم مجتمعات المثلث ، أي أنهم ليسوا بمواطنين يعيشون في دولة أقيمت على أراضيهم وممتلكاتهم
- يمتلك فلسطينيو الداخل العديد من الأدوات التي تمكنهم من مواجهة مخطط الضم الإسرائيلي
- أن قضية الفلسطينيين الأولى هي إنهاء الاحتلال، ومخطط الضم ما هو إلا تجزئة للقضية الفلسطينية.
- تسعى اسرائيل من خلال مخطط الضم للتخلص من كتلة ديمغرافية فلسطينية للمحافظة على ما يسمى بالدولة اليهودية وفق قانون القومية الذي سن عام 2018م.
- التكاملية في عملية مواجهة مخطط الضم، بحيث أن الأداة السياسة تواكب الأداة القانونية والأدوات الأخرى.
- يعد الحراك الجماهيري من انجع الوسائل التي تخشى اسرائيل وقوعها في الداخل الفلسطيني ، فالحراك الجماهيري ضد المخططات الإسرائيلية له نتائجه السريعة في الميدان .

التوصيات:

في ضوء اهداف الدراسة ونتائجها يوصي الباحث بالتوصيات الآتية:

- ضرورة توحيد الجهود الفلسطينية في الداخل الفلسطيني والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، والشتات الفلسطيني لمجابهة المخطط الإسرائيلية
- ضرورة الموازاة بين أدوات النضال الفلسطيني لتعبير عن رفض الكل الفلسطيني لمخططات الضم الإسرائيلية التي هي بمثابة تهجير وتشريد جديد للشعب الفلسطيني .
- .لا بد من تحرك فلسطيني وعربي ودولي لإيقاف مخطط الضم ونقل ملف فلسطينيو الداخل إلى المحاكم الدولية، وذلك أكثر ما يزعج اسرائيل، لفضح عنصريتها سواء كان بشكل قضايا فردية أو عائلية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع العربية:

1. شحادة، أمطانس ، عميد صعابنة (2015) : دور فلسطيني في مناطق 48 ومكانتهم في المشروع الوطني ، قراءة في مواقف المجتمع الفلسطيني، مجلة جدل، ع 25.
2. الخطيب ،إبراهيم: لماذا نريد أن نكون فلسطينيين في الضفة الغربية، https://bit.ly/34TKDBU
3. الزعبي ،همت(2020): الفلسطينيون بين مواطنة هشة وتهديد الجريمة المنظمة، التقرير الاستراتيجي لعام 2020م،رام الله، مركز مدار.
4. حيدر ،علي أحمد (2020): محامي وناشط حقوقي في الداخل الفلسطيني، مقابلة بتاريخ 10/18
5. سكان المثلث» من فلسطينيي 48 يرفضون التنازل عن مواطنتهم الإسرائيلية https://bit.ly/2zr2Dqj
6. فلسطينيو 48 يتظاهرون رفضا للضم وخطة السلام الأميركية. https://bit.ly/2UDpeqW
7. أهرين ، رفائيل: الكنسيت يصادق على اتفاق التطبيع https://bit.ly/3mNukg1
8. يزبك ،هبة(2020): الفلسطينيون في اسرائيل، تحولات في القيادة ودور الأحزاب بين التمثيل والتنظيم، الناصرة، مؤتمر مدى الكرمل السنوي،
9. المسيري ،عبد الوهاب(2003): من هو اليهودي،ط2، القاهرة ، دار الشروق..
10. ابراهيم ، مصطفى(2019): الآثار المترتبة على القوانين الإسرائيلية والتمييزية ضد فلسطيني الداخل2009-2018م ، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة ،جامعة القدس أبو ديس،.
11. صدر القانون قانون إجراءات الحكم والقضاء بتاريخ 2010/11/22م، الذي نص على أن كل اتفاقية او قرار حكومي يتعلقان بالتنازل عن أراض تستوجب الاستفتاء
12. https://knesset.gov.il/review/YearPage.aspx?yr=2010&lng=2
13. زقوت ، ناهض (2011.): قضية اللاجئين الفلسطينيين وقرارات الامم المتحدة، دراسة تحليلية توثيقية، غزة، جمعية منتدى التواصل ضمن مشروع حق العودة للاجئين،
14. هنيدة غانم: هنيدة غانم: في معنى يهودية الدولة، مركز مدار، رام الله، 2011.
15. مصطفى ،عبلة (2001): اقتراح تقسيم فلسطين عام 1937-1938م، جامعة عين شمس، كلية البنات، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة،.
16. غانم، أسعد ، مهند مصطفى(2009): الفلسطينيون في اسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، رام الله، مركز مدار.
17. *سلامة، سليم(2015): قوانين الأساس وسؤال الدستور، مجلة قضايا اسرائيلية، ع 59.*
18. جبارين ،حسن(2014): حقيقة الجدل الدائر حول مشروع قانون الدولة القومية اليهودية، مجلة قضايا إسرائيلية، ع14، رام الله، مركز مدار.
19. جرايسي ،برهوم(2020): صحفي وكاتب سياسي، مقابلة بتاريخ 10/28.
20. محاجنة ،علاء(2012): التقاضي داخل نظام المحاكم الاسرائيلية، سلاح ذو حدين، مجلة جدل، ع13 ، الناصرة، مركز مدى الكرمل.
21. حلبي ،مرزوق(2015): محكمة العدل العليا في اسرائيل، من الفاعلية القضائية إلى الدفاع عن نفسها، قضايا اسرائيلية، ع59.
22. بولس ،سونيا(2018): القائمة العربية تكريس خطاب الأقلية القومية وتجاهل حق تقرير المصير، مجلة جدل، ع 32، .
23. يشاي ، ياعيل: المجتمع المدني في اسرائيل، حوافز وعوائق، مجلة قضايا اسرائيلية ، ع ، 12
24. أبو بكر ،خولة(2004): داني ربينوفيتش: جيل منتصب القامة، رام الله، مركز مدار.
25. محمد ،جبريل(1990): فلسطينيو 48 نضال مستمر 1948-1988م ، القدس ،مركز الزهراء.

26. محمد ،جبريل(2015): هل هناك حراك شبابي حقاً في فلسطين، مجلة جدل، ع 22.
27. عنبتاوي ، خالد(2015): كيف نقرأ الحراك الشبابي في الداخل، مجلة جدل، ع 22.
28. مخول، عصام(2020): رئيس معهد توما للدراسات الفلسطينية والاسرائيلية، عضو كنيست سابق، مقابلة بتاريخ 9/26.
29. أرشيف نشرة فلسطين اليوم: يناير/ كانون الثاني 2020 سكان المثلث» من فلسطينيي 48 يرفضون التنازل عن مواطنتهم الإسرائيليةhttps://bit.ly/30yFqhb
30. فلسطينيو 48 يتظاهرون رفضا للضم وخطة السلام الأميركية .
31. https://bit.ly/2UDpeqW
32. https://bit.ly/3mShop5
33. ليفي، غدعون(2014): أين كان اليسار الإسرائيلي، وأين هو الأن، مجلة قضايا اسرائيلية، ع 49 ،
34. زحالقة، جمال(2020): كيف تقرأ إسرائيل صفقة القرن، قضايا اسرائيلية، ع 77.
35. **غضب وخوف من مصيرغامض بين العرب في اسرائيل** https://bit.ly/2HZs0E0

ثانياً المراجع الأجنبية

36- Peace to Prosperity(2020): A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People,p.13